## مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

# تحليل الأسبوع

## الإصدار: 158 (من 12 إلى 19 مارس/آذار 2016)

**تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.**

---

### ستقرؤون في هذه النشرة:


- مقدمة..... 2

**تفاوض بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية.. خلفية ومستقبل**

- خلفية الحزب وانقساماته..... 4
- خلفية المحادثات بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي..... 5
- عوامل فشل التفاوض بين الحكومة والحزب..... 6
- المحادثات الرباعية والحزب الإسلامي..... 7

**أفغانستان وتحديات العام الجديد**

- السلام..... 9
- الأمن..... 10
- الفساد الإداري..... 11
- اللاجئون..... 12
- الاقتصاد..... 12
- الخلافات الداخلية في الحكومة..... 13

## مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، إعلان الحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار في الأسبوع الماضي قبوله المشاركة في مفاوضات السلام مع الحكومة الأفغانية بعد أن أكّدت حركة طالبان على موقفه السابق من عدم المشاركة. وقد وصل وفد من الحزب إلى كابول، وبدأ محادثات مع الحكومة الأفغانية. بالنظر إلى أن إرسال الحزب وفودا أخرى إلى كابول لم يُسفر عن نتيجة ظاهرة، نناقش هنا محادثات السلام بين الحزب والحكومة، ونبحث عوامل الفشل في هذه المحادثات.

في القسم الثاني من التحليل، نناقش التحديات الموجودة أمام الحكومة الأفغاني في عام 1395، الهجري الشمسي الجديد. ففي العام الماضي واجهت أفغانستان، وخاصة حكومة الوحدة الوطنية مشاكل كثيرة. فقد تصاعد الفساد الإداري أكثر، وفشلت محاولات الحكومة في إحلال الأمن والاستقرار. وارتفع مستوى البطالة، وغادر عدد كبير من الشباب أفغانستان نحو أوروبّا. يبدو أن هذه التحديات ستؤثر كثيرا على وضع البلد في العام القادم، وستولجه أفغانستان تحديات جمة في العام الجديد. هذه الأمور تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

# تفاوض بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية.. خلفية ومستقبل

أعلن الحزب الإسلامي جناح حكمتيار، في 12 من مارس 2016م، أن الرئيس الأفغاني أشرف غني دعى الحزب إلى مفاوضات السلام وأن الحزب قبل الدعوة[1]. لكن الحزب لم يُظهر إن كانت هذه الدعوة ضمن المحادثات الرباعية أم إلى محادثات مباشرة بين الحزب والحكومة.

وجاء في مقال في موقع الحزب، أنه تم تعيين وفد مشكل من شخصين للمحادثات[2]. وقال مصدر إن وفد الحزب وصل كابول لإجراء المفاوضات مع الحكومة.

ليست هذه أول مرة يظهر الحزب جاهزية للتفاوض مع الحكومة، أو يرسل وفودا إلى كابول، بل سبق وأن أرسل وفودا أخرى إلى كابول، من دون أي نتيجة واضحة.

فما هي خلفية المحادثات بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية؟ لماذا فشلت محادثات السلام بين الطرفين؟ وماذا سيكون أثر مشاركة الحزب على محادثات السلام؟

---

[1] البيان الرسمي للحزب الإسلامي حول محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية:
http://www.dailyshahadat.com/index.php/site/lekani_details/1858

[2] لمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي:
http://www.dailyshahadat.com/index.php/site/lekani_details/1863

## خلفية الحزب وانقساماته

الحزب الإسلامي في أفغانستان واحد من الأحزاب الكبيرة الأربعة وله أربعة عقود من التاريخ، وفي البداية كان جزءا من الحركة الإسلامية مع الجمعية الإسلامية. أيام الجهاد ضد السوفييت كان للحزب مثل الجمعية ثقل واسع، وبعد الانسحاب السوفيتي كان لهما أيضا دور كبير في الحرب الأهلية. بعد أن ظهرت حركة طالبان في الساحة الأفغانية خرج الحزب من السياسة الأفغانية، لأن طالبان سيطرت على المناطق الخاضعة للحزب وخرج زعيمه من أفغانستان.

أيام حكم طالبان لم يكن للحزب دور كبير في القضية الأفغانية، لكن بعد أن تم تشكيل حكومة جديدة في أفغانستان بعد الغزو الأجنبي عام 2001م، بزعامة حامد كرزاي، اعتبر المهندس حكمتيار دخول القوات الأجنبية إلى البلد "احتلالا"، وأطلق كفاحا مسلحا ضد القوات الأجنبية.

منذ 2001م، انتقل كثير من أعضاء الحزب الإسلامي من بيشاور إلى كابول، وأصبحوا جزءا من الحكومة الأفغانية. في 2004م، التقى خالد فاروقي مع مسؤولين رفيعين من الحزب مع حامد كرزاي، واعتبروا أن علاقاتهم مفصولة من حكمتيار[3].

بعد ذلك، تم تسجيل حزب رسمي في البلد باسم "الحزب الإسلامي"، رغم ذلك لم يجمع هذا العنوان كل أعضاء الحزب تحت مظلته، بل انقسموا إلى مجموعات كثيرة والأمر مستمر إلى الآن. ويمكن لنا أن نذكر مجموعات عبدالهادي أرغنديوال، وخالد فاروقي، ووحيدالله سباؤون. وظهرت الخلافات أكثر بعد أن اتخذت هذه المجموعات مواقف مختلفة في الانتخابات الرئاسة العام الماضي، فوقفت مجموعة إلى جانب عبدالله عبدالله، ودعمت مجموعة اتحاد مجالس الحزب أولان زلماي رسول، ثم دعمت في الجولة الثانية أشرف غني. ودعم أعضاء آخرون المرشح قطب الدين هلال.

[3] راجع تفاصيل الانقسام داخل الحزب في الرابط التالي:
http://www.jamestown.org/programs/tm/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=26615&tx_ttnews%5BbackPid%5D=179&no_cache=1

## خلفية المحادثات بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي

رغم الغموض الموجود حول خلفية المحادثات بين الطرفين، لكن يبدو من البيانات الرسمية، أنها بدأت عام 2010م. يشار أن عدد من أعضاء من الحزب جاءوا إلى كابول قبل هذا التاريخ، لكن إلى الآن الأمر موضع جدل إن كان عملهم تصرف من عندهم أم برغبة من حكمتيار.

بعد فوزه بالرئاسة الأمريكية عام 2009م، وضع أوباما خطة في نهاية عام 2009م، لسحب قواته من أفغانستان، وجعل من المقرر أن يتم الانسحاب إلى نهاية عام 2016م. في عام 2010م، لهذا الإعلان ولخلافات كرزاي مع أمريكا، أرسل الحزب الإسلامي وفدا برئاسة غيرت بهير وقطب الدين هلال إلى كابول لمحادثات السلام. قدّم الحزب الإسلامي وقته مقترحا بحل الأزمة الأفغانية احتوى على 15 مادة، ومن أهم ما جاء فيها التالي:

1- على القوات الأجنبية بدء مغادرة أفغانستان في يوليو 2010م، وأن تتم المغادرة خلال ستة أشهر،
2- على القوات الأجنبية أن تُسلّم المسؤولية الأمنية للقوات الأفغانية،
3- أن لا تؤسس القوات الأجنبية سجونا في البلد،
4- أن تُعلن وقتها الأطراف المشاركة هدنة،
5- أن يخرج الجنود الآخرون بعد الجنود الأمريكان من أفغانستان،
6- أن تجري انتخابات رئاسة وبرلمانية بعد الانسحاب الأجنبي، ويقود المرحلة الحالية الرئيس الحالي والبرلمان إلى الانتخابات الجديدة[4].

لم تقبل حكومة كرزاي هذا المقترح، وفشلت تلك المحادثات. ثم في 2012م، دخلت وفود الحزب الإسلامي كابول للمحادثات، تزامن مع نشر تقارير حول فتح مكتب سياسي لطالبان في قطر، وكانت الحكومة تخالف فتح المكتب وإجراء محادثات مباشرة بين طالبان وأمريكا. وقدّم الوفد مرة أخرى مقترحه بشأن السلام، لكن الحكومة الأفغانية لم تظهر أي ردة فعل.

في 2013م، رجع وفد الحزب مرة أخرى إلى كابول، لكن محادثات السلام فشلت هذه المرة أيضا. لكن عضوا من الوفد بقي في كابول، ورشّح نفسه في الانتخابات الرئاسية.

[4] راجع مقترح المهندس قلب الدين حكمتيار، الحاوي على 15 مادة، في الرابط التالي:
http://www.longwarjournal.org/archives/2010/03/hekmatyars_peace_pla.php

## عوامل فشل التفاوض بين الحكومة والحزب

في الفترة الثانية من حكم كرزاي ولعدة مرات جاءت وفود من الحزب الإسلامي إلى كابول لإجراء محادثات السلام، لكن هذه المحادثات فشلت ولم تصل إلى نتيجة. منذ مارس 2010م، إلى مايو 2013م، زارت وفود الحزب كابول 17 مرة[5]. بعد ذلك أيضا، أرسل الحزب وفودا إلى كابول، لكن عوامل كثيرة أفشلت هذه المحاولات ونلخّص في الآتي أهم هذه العوامل:

**تواضع دور الحزب في المجال القتالي:** رغم أن الحزب الإسلامي كان من أكبر الأحزاب الجهادية أيام الجهاد ضد الروس وكان له دعم شعبي واسع، لكن وبعد 2001م، لم يكن كفاح الحزب المسلح ضد القوات الدولية والحكومة الأفغانية قويا. فبعد 2001م، انضم كثير من أعضاء الحزب إلى مناصب عالية في الحكومة، وانقسم الحزب. وبما أن دور الحزب كان ضعيفا في القتال، فإن الحكومة الأفغانية لم تعر اهتماما كبيرا به، وبدت شروط الحزب أكبر من قدره العسكري في الميدان. فحكومة كرزاي بدلا من محادثات السلام مع الحزب، حاولت فصل موفَدي الحزب الذين وصلوا كابول من الحزب. ويمكن لنا أن نذكر قطب الدين هلال مثلا.

**مخالفة جهات أخرى مع الحزب الإسلامي:** هناك خلافات سابقة بين الحزب وجهات أفغانية أخرى. وإلى جانب كفاحه المسلح ضد الحكومة والقوات الدولية أصدر الحزب في بعض الأحيان تصريحات مناهضة لتحالف الشمال وقومية الهزارة. موقف هذه الجهات من الحزب الإسلامي، وتواجدها في الحكومة بشكل واسع، عامل لوضع موانع في سبيل المحادثات مع الحزب الإسلامي.

**موقف الحزب الشديد في المحادثات:** كما سلف، قدم الحزب في 2010م، مقترحه بشأن السلام إلى الحكومة الأفغانية، ويمكن لنا بالنظر إلى بعض النقاط في المقترح أن نقول، إن الحكومة الأفغانية لن تقبل تلك الشروط. لأن مراقبين يرون أن الحكومة تحاول مع المخالفين المسلحين أن تُجبرهم على الاستسلام بدلا من قبولهم السلام.

[5] لمزيد من التفاصيل راجع الرابط التالي:
https://www.afghanistan-analysts.org/adding-the-ballot-to-the-bullet-hezb-e-islami-in-transition/

**انعدام دعم أمريكي دولي:** لا تهتم الدول وخاصة أمريكا بمحادثات السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي، لأنه وبرأي هذه الدول ليس للحزب دور كبير في ميدان القتال. وبذلك تؤكد هذه الدول على ضرورة المحادثات مع طالبان.

**ضرورة الحكومة إلى المحادثات مع طالبان:** أحست الحكومة الأفغانية في السنوات الماضية بضرورة الحوار مع طالبان، مما أسفر عن عدم رغبة الحكومة في الحوار مع الحزب، لأن الحكومة تعتبر ذلك منح تنازلات كثيرة لجهات عدة.

**انعدام الثقة:** رغم توفر فرص المحادثات بين الحكومة والحزب، بسبب رفض طالبان المتكرر التفاوض مع الحكومة، ومن جهة أخرى حدثت مواجهات بين الحزب وطالبان، ولذلك أراد الحزب أن يعمل خلافا لطالبان، وأن يتفاوض مع الحكومة. لكن الحكومة اعتبر أن الحزب يُجري لعبة للحصول على مزيد من السلطة في الحكومة، فلم تهتم بالأمر. وهو عامل آخر لفشل المحادثات بين الحزب والحكومة.

**الحزب الإسلامي وموقف منقسم:** الحزب الإسلامي واحد من الأحزاب التي جرّبت انقسامات كثيرة بعد فترة الجهاد الأفغاني ضد الروس، وتنشط حاليا عدة أحزاب باسم الحزب الإسلامي إلى جانب (الحزب الإسلامي جناح حكمتيار)، مثل جناح عبدالهادي أرغنديوال، وقطب الدين هلال، ووحيدالله سباؤون. هذا الموقف المنقسم، عامل آخر لفشل محادثات الحزب مع الحكومة.

## المحادثات الرباعية والحزب الإسلامي

دعى الرئيس الأفغاني أشرف غني عبر رسالة حملها محمد عمر زاخيلوال، الحزب الإسلامي لحكمتيار إلى المشاركة في عملية السلام. ثم قبل الحزب هذه الدعوة بنشر بيان على موقعه.

أصدر الحزب الإسلامي هذا البيان بعد أن رفضت حركة طالبان المشاركة في المحادثات الرباعية. وبناء على موقع تابع للحزب وصل وفد من الحزب كابول، ومن المقرر أن يلتقي مع الحكومة الأفغانية. إلى الآن غير معلوم إن كان الحزب يُجري محادثات مباشرة مع الحكومة أم سيشارك في المحادثات الرباعية. بعد المحادثات مع الحكومة قد يظهر موقف الحزب بشأن المحادثات الرباعية.

بعد عدم مشاركة مجموعة طالبان بزعامة الملا أختر منصور في المحادثات الرباعية، ازدادت أهمية مشاركة المجموعات الأخرى، لأنه وبعدم مشاركة هذه الجهة واجهت كل من باكستان وأفغانستان الفشل في العملية. ومن المقرر أن تجري محاولات لإجراء محادثات رباعية في الأسابيع القادمة بمشاركة حزب حكمتيار، ومجموعة الملا محمد رسول من طالبان، وبعض الأفراد من حزب المولوي خالص، وأفراد من مجموعة طالبان بزعامة الملا أختر منصور.

يمكن لنا القول بشكل عام، إن مجموعة الملا أختر منصور من أهم المجموعات القتالية في الساحة، ولن يأتي سلام من دون مشاركتها في عملية السلام. وفي حال مشاركة الحزب الإسلامي في المحادثات الرباعية، هذا لا يعني مشاركة الحزب في الحكومة في ظل تواجد القوات الأجنبية، بل سيتم تأكيد منهم على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية، وعلى وضع جدول زمني للانسحاب الأجنبي، وهو أمر يعيق السلام إلى الآن.

# أفغانستان وتحديات العام الجديد

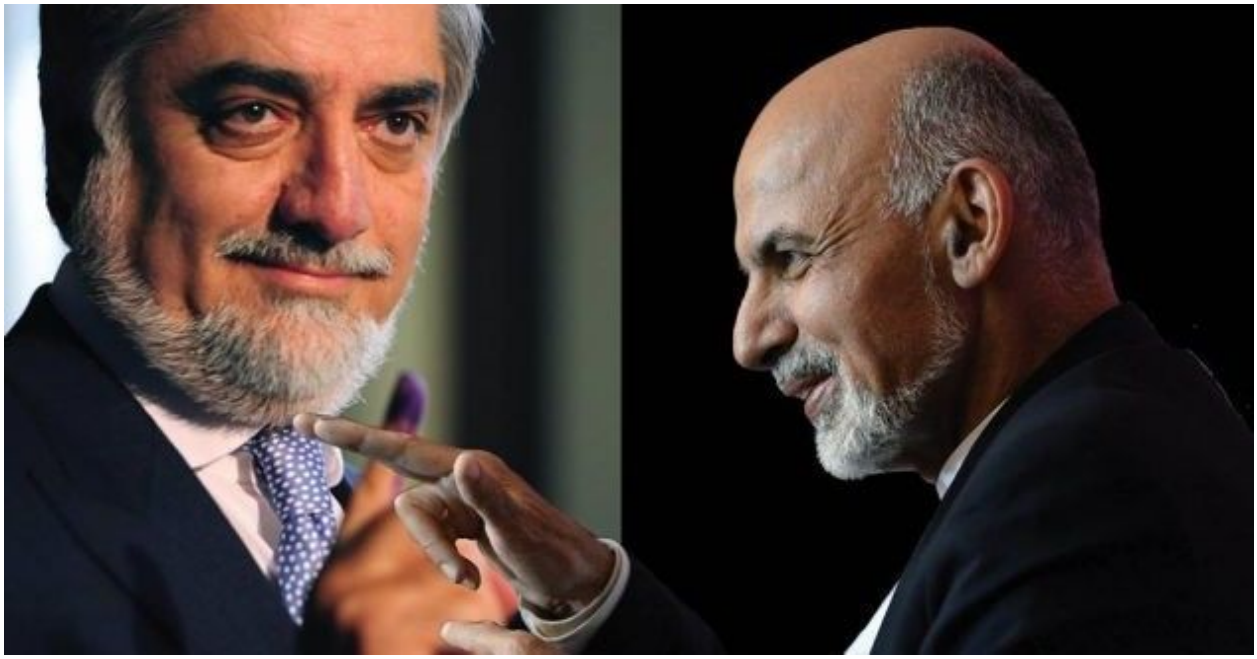

واجهت أفغانستان في عام 1394 الهجري الشمسي، تحديات عدة، ويمكن أن نعتبر هذا العام أكثر الأعوام تحديا خلال عقد ونصف. رغم غموض أوضاع البلد في عام 1394 الهجري الشمسي، لكن يبدو أن تحديات العام الماضي ستلقي بظلال واسعة على العام الجديد، وفي حال عدم وضع حلول لمشاكل البلد قد تواجه الحكومة إنهيارا.

في هذا الجزء من تحليل الأسبوع نناقش التحديات الموجودة أمام أفغانستان في عام 1395 الهجري الشمسي.

## السلام

في أولى خطوات منها نشطت حكومة الوحدة الوطنية في سياستها الخارجية من أجل الوصول إلى السلام. في أولى زياراته الرسمية زار أشرف غني السعودية، والصين وباكستان، وذلك من أجل بدء محادثات السلام مع المخالفين المسلحين. إثر ذلك تم عقد جلسة من المحادثات في أورومتشي، من دون نتيجة، ثم عُقدت جلسة أخرى في "مري" الباكستانية، وكانت جلسة محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية ومندوبي حركة طالبان.

توقفت محادثات مري بعد الإعلان بوفاة الملا محمد عمر، وتدهورت العلاقات الباكستانية الأفغانية لأول مرة بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. بعد خمسة أشهر من العلاقات المتدهورة نجحت الجهود الإقليمية والدولية في تحسين هذه العلاقات، وإثرها بدأت محادثات رباعية بين أفغانستان وباكستان والصين وأمريكا. مع أن الحكومة الأفغانية علّقت آمالا كثيرة على هذه المحادثات لكن الجهود في إحضار طالبان إلى طاولة الحوار بائت بالفشل حتى الآن.

إلى جانب ذلك، هناك خلافات كثيرة في الحكومة الأفغانية والجهات السياسية الأخرى بشأن عملية السلام. بالنظر إلى الوضع الأمني في البلد العام الماضي، يمكن القول إن ملف السلام سيكون من التحديات الجادة في أفغانستان العام القادم. ومن المتوقع أن يصبح السلام والإرادة الحقيقية للسلام من أولويات الحكومة.

## الأمن

واجهت الحكومة في أفغانستان من الناحية الأمنية في عام 1394 الهجري الشمسي مشاكل كثيرة، نالت من هيبتها وكان العام من أكثر الأعوام دموية. وصل عدد الضحايا المدنية في هذا إلى أعلى المستويات.

بداية عام 1394 الهجري الشمسي، انتشرت تقارير حول ظهور داعش في أفغانستان. رغم أن كثير من التقارير عن تواجد داعش في أفغانستان كانت دعاية إعلامية ولم تكن له أنشطة ظاهرة، لكن داعش أطلق فعاليات كبيرة شرقي أفغانستان، وأضاف تواجده حلقة دموية أخرى في الساحة الأفغانية. وعلى أساس معلومات وزارة الدفاع الأفغانية تم قتل 600 أفغاني خلال ستة أشهر الأخيرة فقط على يد داعش في أفغانستان[6].

بما أن الحكومة وحركة طالبان قاتلتا معا داعش فإن تواجده انكمش كثيرا في البلد، وكان في ذلك دور لطالبان، فقد قاتل مقاتلو طالبان في المناطق البعيدة مع مقاتلي داعش.

من جهة أخرى، اشتدت رحى الحرب شمالي أفغانستان ومن ولاية فارياب إلى بدخشان سيطرت طالبان على عدد من المديريات، وصل الأمر إلى سيطرة طالبان على ولاية قندوز، وفي 6 من شهر ميزان عام 1394

[6] لمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي:
http://www.aopnews.com/isisdaesh/daesh-killed-over-600-afghans-in-six-months-defense-ministry/

الهجري الشمسي، سيطرت طالبان على مدينة قندوز. وكانت أول مرة تسيطر طالبان على مدينة مهمة بعد سقوط حكمها في 2001م. انتشر خبر سقوط قندوز في الإعلام الداخلي والخارجي، وبعد أسبوعين استعادت القوات الحكومية المدينة[7].

بالنظر إلى الوضع الأمني في العام الماضي، هناك قلق كبير لدى الأفغان والمجتمع الدولي تجاه عام 1395 الهجري الشمسي، والبعض يعتبر العام القادم عام سقوط سياسي. من هنا، يُعتبر الوضع الأمني تحديا كبيرا أمام الحكومة، وهو أمر متعلق بمدى نجاح الحكومة. فإن تمكنت الحكومة من إحلال الأمن، وفي حال فشل عملية السلام، سيكون أثرها سلبيا جدا على البلد.

## الفساد الإداري

بعد وصوله إلى سدة الحكم وعد أشرف غني بالكثير للشعب الأفغاني والمجتمع الدولي تجاه الفساد الإداري، وفي الشهور الأولى تم رفع خطوات في هذا المجال أيضا، لكن خطوات الحكومة في المكافحة مع الفساد كانت متناقضة. لم يكن هناك تنسيق بين مسؤولي الحكومة في مكافحة الفساد، ومنه إطلاق سراح خليل الله فيروزي المتهم الأساسي في ملف كابل-بانك، وخرج من السجن ووقّع اتفاقية بناء مجمّع سكني. لكن ردود فعل أخرى ألغت الاتفاقية.

في العام الماضي لم يتقلص مستوى الفساد في البلد، بل ارتفع أيضا مقارنة مع عام 2014م. على أساس تقارير منظمة النزاهة الدولية وانتقلت أفغانستان من المرتبة الرابعة في الفساد إلى المرتبة الثانية عام 2015م، ويعتبر المجتمع الدولي الفساد الإداري من أكبر التحديات أمام الحكومة الأفغانية. فلو فشلت الحكومة في مكافحة الفساد العام القادم، ستواجه مشكلة في جلب الدعم الدولي أيضا.

[7] راجع، العدد 149 من تحليل المركز:
http://csrskabul.com/pa/?p=1912

## اللاجئون

مع أن ملف اللاجئين الأفغان في الدول الجارة مثير للجدل، لكن قضية اللاجئين الأفغان في أوروبّا أثارت جدلا كبيرا في الآونة الأخيرة. ففي العام الماضي ذهب قرابة 250 ألف أفغان معظمهم الشباب عبر طرق خطيرة إلى أوروبّا[8]. وأثر الأمر سلبا على أفغانستان من عدة جوانب، خرجت مقادر كبيرة من الأموال من أفغانستان، واتجه الشباب ذوي الدراسات إلى أوروبّا. من جـهة أخرى معظم الذين وصلوا إلى الدول الأوروبية لا يُقبلون كلاجئين، ويضطرون للعودة. ومن شأن هذه العودة وضع ضغوط كبيرة على الحكومة.

تمديد مهلة بطاقات اللاجئين في باكستان وتسجيل غير المسجلين منهم، تحدٍ آخر أمام الحكومة في العادم القادم. لأن باكستان وخلافا لتعهداتها لم تفعل شيئا بعد.

## الاقتصاد

كان الاقتصاد الأفغاني العام الماضي في وضع غير جيد. وصلت البطالة أرفع المستويات. تقلص مستوى الاستثمار 30%، وتراجعت العملة الأفغانية بشكل غير مسبوق. فيما استمر الوضع الاقتصادي تراجعا في العام القادم، سيؤثر سلبا للغاية على حكومة الوحدة الوطنية. وتُعتبر البطالة أكبر تحدٍ في المجال الاقتصادي، وتؤثر على جميع الأفغان، وفي حال حل هذه الأزمة سوف تتجه الأمور نحو تحسن.

[8] راجع، العدد 156 من تحليل المركز:
http://csrskabul.com/pa/?p=2046

## الخلافات الداخلية في الحكومة

إن تقاسم السلطة مناصفة بين عبدالله عبدالله وأشرف غني وضع البلد أمام مشاكل كثيرة في العام الماضي، وسببت هذه المشاكل أن تبقى الحقب الوزارية غير مكتملة بعد عام ونصف من عمر الحكومة. إثر ذلك أيضا، يحكم الولايات قائمون بأعمال الحكام، ولم تصل الحكومة إلى نتيجة في إصلاح النظام الانتخابي، ما أدّى إلى غموض حول مستقبل الانتخابات البرلمانية القادمة. وتم رفع خطوات متناقضة في السياسة الخارجية أيضا، نظرا لهذه الخلافات.

في حال استمرار الخلافات الداخلية في العام القادم، وعدم تمكن زعماء الحكومة من حلها، قد تؤدي هذه الخلافات إلى سقوط.

النهاية

**تواصل معنا:**

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (93+)

**تواصل مع المسؤولين:**

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: (93+) 789316120 abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: (93+) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

**ملاحظة:** نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.